رأس الاجتماع الأول للجنة وشدد على الاسراع في تنفيذ الخطة المزمنة لإزالة واخلاء المظاهر المسلحة

نائب الرئيس يحدد الاتجاهات الرئيسية للمهام المناطة بتحقيق الأمن والاستقرار

□.. صنعاء/ سبأ/..

رأس الأخ عبدربه منصور هادي – نائب رئيس الجمهورية الاجتماع الأول للجنة الشؤون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار وإزالة المظاهر المسلحة من مختلف الاطراف وفقاً لخطة زمنية محددة لتنفيذ مهامها في عموم محافظات الجمهورية خلال شهر ديسمبر الحالي .

وقال نائب رئيس الجمهورية: نتقدم أولا بالشكر والتقدير لرئيس وأعضاء لجنة التهدئة ووقف اطلاق النار السابقة والتي كلفت من قبلنا قبل توقيع المبادرة الخليجية، ونثمن تثمينا عاليا كل الجهود التي بذلت من قبلهم في سبيل التهدئة ووقف اطلاق النار خلال الفترة السابقة ومحاولتهم ازالة اسباب التوتر في نطاق أمانة العاصمة وتحملهم أعباء ذلك .

وأضاف: واستكمالا لما توصلوا إليه واستنادا للقرار الجمهوري رقم (٢٤) لسنة ٢٠١١م بشأن تفويض نائب رئيس الجمهورية بالصلاحيات الدستورية اللازمة لأجراء حوار مع الإطراف الموقعة على المبادرة الخليجية وبناء على ما جاء في البندين (١٦) و(١٧) من الآلية التنفيذية لمبادرة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموقع عليهما في مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية بتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠١١م بشأن تشكيل لجنة الشئون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار وتحديد مهامها ".

وتابع نائب رئيس الجمهورية: استنادا لما سبق فقد صدر القرار الرئاسي رقم (٢٩) لسنة ٢٠١١م بتاريخ ٤ديسمبر ٢٠١١م الموافق ٩محرم ١٤٣٣هـ بتشكيل لجنة الشئون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار وتحديد المهام المناطة بها والمتمثلة بإنهاء الانقسام في القوات المسلحة ومعالجة أسبابه، وإنهاء جميع النزاعات المسلحة، وعودة القوات المسلحة وغيرها من التشكيلات العسكرية إلى معسكراتها، وإنهاء المظاهر المسلحة في العاصمة وغيرها من المدن، وكذا إخلاء العاصمة وغيرها من المدن من المليشيات والمجاميع المسلحة وغير النظامية، بالإضافة إلى إزالة حواجز الطرق ونقاط التفتيش والتحصينات المستحدثة في كافة المحافظات، إعادة تأهيل من لا تنطبق عليهم شروط الخدمة في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، أية إجراءات أخرى من شأنها أن تمنع حدوث أي مواجهات مسلحة في اليمن .

كما تقوم لجنة الشئون العسكرية بتحقيق الأمن والاستقرار خلال مرحلتي الانتقال بتهيئة الظروف واتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق تكامل القوات المسلحة تحت هيكل قيادة مهنية ووطنية موحدة في اطار سيادة القانون .

وقال نائب رئيس الجمهورية: " على ضوء ما ورد أعلاه فإننا نحدد الاتجاهات الرئيسية للمهام التي يجب تنفيذها خلال شهر ديسمبر ٢٠١١م والمتمثلة في العمل على وقف اطلاق النار والالتزام الصارم من جميع الاطراف بعدم الاختراق مهما كانت الاسباب حتى يتسنى للجنة السير في تنفيذ برنامجها في الأزمنة المحددة، والعمل على منع التنقلات غير المشروعة والمسلحة من مدينة إلى أخرى أو داخل إطار المدينة نفسها ومنع الاستحداثات التي تؤدي دوما إلى توتر وخصوصا في المدن الرئيسية .

وكذا العمل على منع استخدام المنشآت الحكومية والفنادق والمباني كأماكن للتحصين من قبل المسلحين بعد انسحابهم من الشوارع، والعمل على منع الاعتداء على المنشآت الحكومية والمشاريع الحيوية والاقتصادية للدولة مثل خطوط أنابيب النفط والغاز، ومحطات وابراج وخطوط الكهرباء،والطرق الرئيسية، والتقطع لقاطرات النفط والغاز، واقتحام ونهب المنشآت الحكومية، ويتحمل المسئولية القانونية كل من حاول الاقدام والاعتداء عليها، بالاضافة إلى متابعة وقف اطلاق النار في محافظة تعز ومديريتي أرحب ونهم في محافظة صنعاء وإزالة أسباب التوتر فيها وفتح الطرقات العامة أمام الدولة والمواطنين لإيصال الخدمات .

كما تقوم اللجنة بتنفيذ الخطة الزمنية لإزالة وإخلاء المظاهر المسلحة بشتى أنواعها في أمانة العاصمة ابتداء من تاريخ ١٠ ديسمبر ٢٠١١م بموجب الخطة المرفقة واستكمال تنفيذ الخطة الزمنية المعتمدة لمحافظة تعز في الموعد المحدد، ويكلف أعضاء من اللجنة في المهام الميدانية لتنفيذ برنامج وأهداف اللجنة في عواصم المحافظات التي تشهد توترات مسلحة وفقا لما تراه اللجنة .

وفي الاجتماع تم التأكيد على ضمان تحقيق اللجنة الأهداف المرجوة منها من خلال تحديد مندوبين من كافة الأحزاب السياسية ومن تراه اللجنة تكون مسئولة أمام اللجنة العسكرية عن أي مخالفات او اختراقات قد تحدث من أي طرف ينتمي لأي حزب سياسي اضافة إلى مساعدة اللجنة في تذليل الصعوبات التي قد تواجهها، وكذا ضرورة التزام الجانب الإعلامي بالحيادية مع كل الإطراف في الجانب العسكري والأمني إلا عبر الناطق الإعلامي للجنة والعمل على إظهار الدور الوطني والحضاري للإعلام المتمثل في التوعية الوطنية وإزالة كل مخالفات الأزمة والمكايدات السياسية، والعمل على أن يعود الوضع كما كان عليه قبل يناير ٢٠١١م مع مراعاة إزالة استحداثات ما عدا المستثنى منه وبحسب ما تقرره اللجنة للمصلحة العامة، واخذ الالتزامات والضمانات الكافية من جميع الاطراف ذات العلاقة بعدم العودة إلى المنشآت والمواقع التي تم إخلاؤها منهم مسبقا وكذا عدم الاستحداث في أي موقع يتم إخلاؤه وعلى اللجنة ارسال مراقبين ومفتشين لملاحظة أي خروقات او استحداثات، بالإضافة إلى أن تكون قرارات اللجنة ملزمة لجميع الإطراف ولايجوز لأي عضو أن يرضخ أو يتأثر لأي جهة أو انتماء سياسي أو عسكري أو امني أو قبلي وعلى أن تصب قرارات اللجنة في خدمة تنفيذ الأهداف التي أنشئت من اجلها ومصلحة الوطن فوق كل الاعتبارات والانتماءات، وضرورة العمل على تنفيذ الخطط الزمنية للتنفيذ الميداني لعواصم المحافظات بما فيها أمانة العاصمة الصادرة من لجنة الشئون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار في موعدها المحدد.

حضر الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة الفساد

السماوي يؤكد على ضرورة تفاعل وتعاون جميع الجهات المعنية بالرقابة وانتهاج الشفافية

■،، صنعاء/سبأ

احتفلت اليمن أمس بـ"اليوم العالمي لمكافحة الفساد" الذي يصادف ٩ ديسمبر من كل عام.

وفي الاحتفالية التي نظمتها الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بصنعاء تحت شعار "كافح الفساد" أكد رئيس مجلس القضاء الأعلى رئيس المحكمة العليا القاضي عصام السماوي أهمية مشاركة جميع الجهات الرسمية والشعبية في جهود مكافحة الفساد.

وقال "إن القضاء يسير بخطى واثقة في عملية الإصلاح القضائي وتحقيق استقلاليته من خلال ما تم إنجازه في المرحلة الماضية، ونتمنى أن تكون المرحلة القادمة أفضل".

وأشار إلى ما أنجزه مجلس القضاء من مشاريع هدفت إلى الارتقاء بمستوى القضاء اليمني منها مدونة السلوك القضائي.. لافتاً إلى أن المجلس يعد الكثير من الإصلاحات القضائية.

وشدد القاضي السماوي على ضرورة تفاعل وتعاون جميع الجهات المعنية بالرقابة وانتهاج الشفافية والدقة لتحقيق النجاح المرجو في مكافحة الفساد.

وأشاد بما أنجزته هيئة مكافحة الفساد، معتبرا أن الفترة الماضية من عمر الهيئة أكسبتها خبرة كبيرة في التعامل بحزم مع قضايا الفساد.

من جانبه قال رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد المهندس أحمد الآنسي "إن الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة الفساد بمعية الشركاء المحليين والدوليين يكتسب بعدا هاما ودلالات كبيرة تجعله أكثر قدرة في تناولاته وأطروحاته بما يشكله من فرصة مميزة للمهتمين بهذا المجال لزيادة الوعي وشحذ الهمم وتوحيد الكلمة ضد الفساد".

واعتبر الآنسي هذه الاحتفالية التي تشمل حلقات عمل نقطة انطلاق حقيقية لاستكشاف الحاجات والمتطلبات المستجدة وإمكانية التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والشركاء الإقليميين والدوليين في مواجهة التحديات الراهنة وبالشكل الذي يتناسب مع واقع اليمن.

وثمن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في شراكته الحقيقية والفاعلة لجهود إنجاح برامج وفعاليات الهيئة، داعيا الشركاء الدوليين لتعزيز دعم اليمن في الجهود الرامية لمكافحة الفساد.

وقال رئيس هيئة مكافحة الفساد "إن عملية مكافحة الفساد تمثل عاملا أساسيا في إحداث التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية غير أن هذه العملية لم تعد مسئولية جهة بذاتها بل أضحت مسئولية مجتمعية يجب أن تتضافر فيها جهود جميع مؤسسات وفئات المجتمع".

وأشار إلى أنه منذ الخطوات الأولى لتأسيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد مثلت عملية تعزيز الشراكة مع أركان منظومة النزاهة الوطنية أولوية خاصة بالنسبة للهيئة.

وفي الاحتفالية التي حضرها النائب العام الدكتور علي الأعوش ورئيس الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات المهندس عبدالملك العرشي ونائبة رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد الدكتورة بلقيس أبو اصبع وأعضاء الهيئة تحدث رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الدكتور عبدالله السنفي عن أهمية تضافر جهود مختلف الجهات الرسمية والشعبية في مكافحة الفساد.

وقال "لازالت هناك فجوة واضحة بين ما تم اتخاذه من إجراءات وتدابير وبين المتطلبات الأساسية لدعم الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وهو ما يستدعي رفع وتيرة الإنجاز وتوفير الاحتياجات ومعالجة المعوقات".

وأكد الدكتور السنفي أهمية عملية التقييم العلمي والموضوعي المستمر لنتائج الأداء في مجال مكافحة الفساد باعتبارها محورا رئيسيا لتحقيق استدامة الجهود في هذا المجال وتسمح بتحديد نقاط القوة ومتطلبات البناء واستغلال فرص النجاح بالإضافة إلى رصد نقاط الضعف وتحديد أسبابها وتشخيص التحديات وكيفية التعامل معها.

وأشار إلى الحاجة لتطوير البيئة التشريعية المتعلقة بمكافحة الفساد وانعكاساتها الإيجابية على إصلاح النظام القضائي، مؤكدا أهمية الاسترشاد بتجارب الدول الشقيقة والصديقة في هذا المجال.

المدير القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن رندا أبو الحسن أكدت أن التعاون بين الحكومة اليمنية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيركز على دعم تنمية القدرات وتعزيز التنسيق بين كل المؤسسات العاملة في مجال مكافحة الفساد.

ونوهت بالدور الهام الذي يلعبه الشباب والإعلام والمجتمع المدني والمؤسسات العامة والهيئة العليا لمكافحة الفساد في تعميم وتعزيز قيم النزاهة والشفافية كشرط مسبق لمكافحة الفساد وصولا إلى الحكم الرشيد.

وقالت "إن على هيئة مكافحة الفساد والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وغيرها من الجهات ذات العلاقة أن تقوم بوضع آلية تنسيق بينها في عدد من القضايا واتخاذ القرارات التنفيذية السليمة حيالها".

وفي الاحتفالية قرأت المدير القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن رسالة الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون وصف فيها الفساد بالسرطان الذي يصيب كافة البلدان، مشيرا إلى ما دوره في تقويض التقدم ونشر عدم المساواة والظلم.

وحثت رسالة أمين عام الأمم المتحدة جميع الحكومات على إدراج تدابير مكافحة الفساد في جميع البرامج الوطنية التي تدعم التنمية المستديمة ، داعيا إلى بلورة ثقافة تُعلي قيمة السلوك الأخلاقي وفضح من يمارسون الفساد في أي موقع كانوا.

وشملت الاحتفالية الخاصة باليوم العالمي لمكافحة الفساد ثلاث جلسات عمل ناقشت عددا من الأوراق المقدمة في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه.

حيث استعرضت جلسة العمل الأولى خمس أوراق الأولى لعضو هيئة مكافحة الفساد رئيس قطاع الذمة المالية الدكتور محمد حمود المطري استعرض فيها جهود اليمن في مواءمة القوانين مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية المصادقة عليها.

وتحدثت الورقة الثانية المقدمة من الدكتور محمد الغشم عن دور مجلس القضاء الأعلى في الإصلاح القضائي وأنظمته، فيما عرضت ورقة عمل عضو الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات الدكتور ياسين الخرساني التنظيم القانوني لآلية البت في الشكاوى والتظلمات أمام الهيئة.

واستعرضت ورقة العمل الرابعة المقدمة من قبل مدير عام الشؤون القانونية بالجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة حسين بارجاء دور الجهاز في مكافحة الفساد ، فيما تطرقت ورقة عمل المحامية نبيلة المفتي إلى وجهة نظر الشباب في تطبيقات أنظمة مكافحة الفساد في اليمن والثغرات التشريعية في هذا المجال.

وفي جلسة العمل الثالثة قدم عبدالمعز دبوان ورقة عمل عن دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد ، فيما قدم مصطفى نصر ورقة أخرى عن دور الإعلام في مكافحة الفساد، وتحدث وليد عبدالحفيظ عن شبكات التواصل الاجتماعي ودورها في هذا المجال.

وفي الجلسة الثالثة جرى مناقشة أولويات الشباب والمجتمع المدني وما ينبغي أن يقوموا به في مجال مكافحة الفساد.

ناقشت شروط ومعايير اختيار المشاركين في اللجان الانتخابية

اللجنة العليا للانتخابات تقر التواصل مع أطراف العملية السياسية لتشكيل اللجان الخاصة بالانتخابات الرئاسية المبكرة

■،،صنعاء /سبأ

عقدت اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء اجتماعا لها أمس برئاسة رئيس اللجنة القاضي محمد حسين الحكيمي.

وفي بداية الاجتماع تم مناقشة واستعراض شروط ومعايير اختيار المشاركين في اللجان الانتخابية للانتخابات الرئاسية المبكرة في الـ ٢١ فبراير ٢٠١٢م المقدمة من قبل رئيس قطاع التخطيط والشئون الفنية القاضي يحيى الارياني، وأقرت اللجنة معايير اختيار تلك اللجان في ضوء الشروط القانونية.

وقد استعرضت اللجنة العليا خيارات تشكيل اللجان الانتخابية للانتخابات الرئاسية المبكرة، ونوهت إلى ضرورة التواصل مع أطراف العملية السياسية بهدف التنسيق بتشكيل اللجان الانتخابية.

كما ناقشت اللجنة عددا من المقترحات الأولية التي تضمنها التصور الخاص بمشاركة من بلغوا السن القانونية وليس لديهم بطائق انتخابية، وقد أكدت اللجنة بهذا الخصوص على أنه وفي ظل التحضيرات التي تجريها اللجنة العليا للانتخابات استعدادا لإجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة في فبراير القادم فإن اللجنة تضع من أهم أولوياتها تأكيد مشاركة من بلغوا السن القانونية ولم يتسن لهم الحصول على البطاقة الانتخابية وذلك استنادا إلى ما نصت عليه المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية والتي تنص على مشاركة هذه الشريحة من المواطنين في الانتخابات.

وبعد نقاش مستفيض كلفت اللجنة رئيس قطاع التخطيط والشئون الفنية وعضو اللجنة مشرف اللجنة الأمنية ومدير عام الشئون الفنية بإعداد تصور عملي مناسب على ضوء الآراء والمقترحات المقدمة من رئيس اللجنة ونائبه وأعضاء اللجنة وتقديم ذلك لاجتماع اللجنة العليا القادم.

وجرى خلال الاجتماع استعراض جملة من المقترحات حول كيفية تمكين المواطنين الذين يحملون بطائق انتخابية ويتواجدون في محافظات أو دوائر انتخابية أخرى من الإدلاء بأصواتهم أثناء تواجدهم يوم الاقتراع في غير موطنهم الانتخابي وبما لا يتناقض مع ما نص عليه قانون الانتخابات العامة والاستفتاء وتعديلاته.

وناقش الاجتماع التصور الخاص بمشاركة المغتربين اليمنيين المسجلين في جداول الناخبين في الانتخابات الرئاسية المبكرة.

هذا وكانت اللجنة قد استعرضت في بداية اجتماعها محضر اجتماعها السابق وأقرته.

في ختام زيارة قصيرة لصنعاء

الزياني يجدد التزام دول الخليج لدعم جهود تحقيق الأمن والاستقرار في اليمن

■،،صنعاء/ سبأ

جدد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبداللطيف الزياني التزام دول المجلس بدعم كافة الجهود التي تؤدي إلى تحقيق الأمن والاستقرار لكافة أبناء الشعب اليمني.

وأكد الزياني لـ(سبأ) في ختام زيارته القصيرة لصنعاء أمس ترحيب دول المجلس لما تم تحقيقه في اليمن المتمثل في تشكيل حكومة الوفاق الوطني في وقت قياسي وتحديد موعد الانتخابات في ٢١ فبراير القادم وكذا تشكيل اللجنة العسكرية لكونها تعد مؤشرات إيجابية تبعث التفاؤل والأمل وتؤكد الالتزام والتقيد بالمبادرة الخليجية وآليتها المزمّنة.

وقال: "الحمدلله تشرفت اليوم بهذه الزيارة التي التقيت خلالها بنائب الرئيس ورئيس الوزراء وكان اللقاء أخويا وقد قدمت لهما التهاني لما تم تحقيقه ولأداء القسم للحكومة المعينة والمشكلة من أشخاص معروفين، نأمل منهم العطاء ونتمنى لهم التوفيق للوصول إلى النتائج الإيجابية، كما نقلت لهم تحيات أصحاب الجلالة والسمو ومعالي الوزراء وبينا لهم ترحيب مجلس التعاون بما تم تحقيقه".

وأشار إلى أنه تم خلال الزيارة أيضا التأكيد على الإسراع في إزالة مظاهر التوتر وفتح الطرق. معبرا عن أمله في أن تقوم الحكومة الجديدة بتنفيذ مهامها والتي تصب في خدمة المواطن وإعطاء أقصى درجات الجهد والعطاء لتحقيق ذلك.

ودعا الزياني إلى ضرورة توفير البيئة الآمنة والمستقرة كونها تشجع على التحرك في تقديم كافة أشكال الدعم في مجالات الإصلاح السياسي والاقتصادي وغيرها من المجالات. وقال :" نحن نشدد على أهمية الناحية الأمنية واستتباب الأمن والاستقرار وأشد على يد نائب رئيس الجمهورية في ذلك والحمدلله شخصيته يعتز الإنسان بمعرفتها، فقد وجد في الوقت المناسب والمكان المناسب ونتمنى له كل التوفيق والسداد، كما نتمنى للأخ باسندوة التوفيق فهو شخص مناضل والتاريخ يشهد له في عطائه وإن شاء الله يكون قادرا على قيادة الحكومة، القيادة التي تؤدي إلى تنفيذ كافة تطلعات الشعب اليمني".

كان في وداعه عدد من سفراء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بصنعاء ومندوب عن مراسم رئاسة الجمهورية.